**Annex: Questionnaire (in English only)**

المرفق: استبيان (باللغة الإنجليزية فقط)

With regard to **concrete measures to link anti-corruption efforts with the realization and protection of human rights**, please provide, where applicable:

وفيما يتعلق بارتباط التدابير الملموسة لجهود مكافحة الفساد مع تحقيق و حماية حقوق الإنسان، يرجى تقديم، أين يمكن تطبيق ذلك :

1. **Examples which show how anti-corruption efforts can be effectively complemented through the use of human rights standards, methods and mechanisms;**
2. أمثلة تظهر كيف يمكن أن تستكمل جهود مكافحة الفساد من خلال الاستخدام الفعال لمعايير و أساليب و آليات حقوق الإنسان؛
**الجواب:**

يمكن أن تستكمل جهود مكافحة الفساد من خلال الاستخدام الفعال لمعايير و أساليب و آليات حقوق الإنسان عن طريق :

* تحقيق مبدأ المساواة بين الموطنين في تولي الوظائف العامة؛
* ممارسة الحقوق و الحريات العامة الفردية و الجماعية مثل حرية التعبير و حرية الصحافة و الحق في تكوين الجمعيات و الحق في التظاهر ، الحق في الاضراب، إلخ...
* تحقيق استقلالية القضاء؛
* تحقيق الشفافية و المساءلة في الممارسة السياسية؛

ومن منظور موضوعي بقدر أكبر، هناك أوجه تشابه بين مبادئ مكافحة الفساد الرئيسية (مثل المشاركة والشفافية والحصول على المعلومات والمساءلة) ونطاق حقوق الإنسان (مثل حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام والحصول على المعلومات ومبدأ عدم التمييز). وبالتالي، فإن تعزيز التمتع بحقوق الإنسان بوجه عام، وبحقوق مدنية أو سياسية محددة ومبدأ عدم التمييز بوجه خاص، أداة ناجعة لمكافحة الفساد. وإذا كانت مكافحة الفساد عن طريق القانون الجنائي والقانون الخاص تعني اتخاذ تدابير قمعية وتصحيحية، فإن النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها تدبير وقائي لمكافحةالفساد.

 والمواجهة الشاملة للفساد تتضمن مؤسسات فعالة، وقوانين ملائمة، وإصلاحات لتحقيق الحكم الرشيد، وكذلك إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في العمل داخل الحكومة وخارجها في عملية مكافحة الفساد.

كما أن دور القضاء وأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التصدي للفساد وإمكانية تعاونهم مع الوكالات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد جديران بالبحث أيضاً, وجهود القضاء ونظام سيادة القانون بوجه عام في الدعوة إلى اعتماد القوانين ذات الصلة وكذلك في تنفيذ الإطار القانوني القائم جهود ذات صلة أيضاً بهذا النقاش.

ومن التدابير التي يمكنها تعزيز الشفافية والمساءلة والإسهام في التدابير المستدامة لمكافحة الفساد اعتماد قوانين تضمن وصول الجماهير إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات الحكومية، وقرارات وسياسات وأيضاً إصلاحات مؤسسية تعزز الشفافية والمساءلة وذلك، على سبيل المثال، من خلال إجراء إصلاح في الإجراءات التشغيلية وعمليات صنع القرارات لدى المؤسسات، بما فيها المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات.

وللمجتمع المدني الملتزم ووسائط الإعلام التي تثمّن المساءلة والشفافية وتطلبهما أهمية حيوية في التصدي للفساد. ويمكن استخلاص دروس من خبرة حركات حقوق الإنسان في إذكاء وعي المجتمع المدني بعواقب الفساد الضارة وفي إقامة التحالفات مع مؤسسات الدول ومع القطاع الخاص دعماً لجهود مكافحة الفساد. ويستطيع كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص الاضطلاع بدور حاسم في إجراء الإصلاح المؤسسي اللازم لتعزيز الشفافية والمساءلة.

2)**Examples where national human rights institutions (NHRIs) identified corruption as a cause of human rights violations and effective remedial measures taken;**

1. أمثلة تبين كيف حددت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان الفساد كسبب لانتهاكات حقوق الإنسان والتدابير العلاجية الفعالة المتخذة.

الجواب:

ويمكن أن يؤدي الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يستخدم فعل الفساد قصداً وسيلة لانتهاك حق من الحقوق، أو عندما تتصرف الدولة بحيث تمنع أفراداً من التمتع بحق من حقوقهم أو تعجز عن التصرف بحيث تهيء لأفراد التمتع بذلك الحق. وفي أوضاع أخرى، يكون الفساد عاملاً أساسياً يساهم في سلسلة أحداث تؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان. وفي هذه الحالة، ينتهك الحق بعمل يتفرع عن فعل من أفعال الفساد ويكون فعل الفساد شرطاً لازماً لوقوع الانتهاك. وينشأ هذا الوضع مثلاً إذا سمح مسؤولون عموميون بتوريد نفايات سامة بصورة غير قانونية من بلدان أخرى مقابل رشوة، وتوضع تلك النفايات في مناطق سكنية أو بالقرب منها. فحق السكان في الحياة وحقهم في الصحة من شأنهما أن ينتهكا بسبب الانتهاك الذي كان نتيجة مباشرة للرشوة. ومثال آخر هو حالة السجناء المرغمين على رشوة الحراس لتجنب سوء المعاملة أو لتأمين ظروف احتجاز جيدة. وهذا النوع من الفساد يؤثر مباشرة في مجموعة من الناس بأكملها. ومثلما ذكرت لجنة مناهضة التعذيب في تقرير أصدرته مؤخراً: "يتطلب الربط بين أطر مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في الممارسة العملية فهماً للكيفية التي تسهّل بها حلقة الفساد انتهاكات حقوق الإنسان وتديمها وتجعلها ممارسة مؤسسية"**.**

الفساد عقبة كأداء تعترض سبيل إعمال جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – وكذلك الحق في التنمية.

ولما كان الفساد يتجلى في صور عديدة ويحدث في سياقات متعددة، يكاد يكون من المستحيل تحديد جميع حقوق الإنسان التي يمكن أن تنتهك بسبب الفساد. وفيما يلي بعض الأمثلة: إذا كان الفساد موجوداً في قطاع التعليم، فإن الحق في التعليم يمكن أن ينتهك. وإذا كان الفساد موجوداً في القضاء، فإن الحق في اللجوء إلى المحاكم والحق في محاكمة عادلة يمكن أن ينتهكا. وإذا كان الفساد موجوداً في قطاع الصحة أو في قطاع الرفاه الاجتماعي، فإن الحق في الحصول على الخدمات الطبية أو الحق في الغذاء يمكن أن ينتهكا .وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ عدم التمييز يمكن أن يتأثر إذا لم يكن أمام المرء بد إلا أن يرشُوَ شخصاً لينال معاملة تفضيلية أو للحصول على خدمة عمومية. ويندر أن تجد حقاً من حقوق الإنسان لا يمكن أن ينتهك بالرشوة.

وهذا الرأي تؤيده ردود عديدة على الاستبيان وردت من مختلف الجهات ذات المصلحة. فقد أوضحت الردود أن للفساد أثراً سلبياً على التمتع بحقوق الإنسان. وذكرت طائفة عريضة من حقوق الإنسان التي يمكن انتهاكها بسبب الرشوة. وهي تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في العمل والحق في الغذاء والحق في السكن والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الخدمات العمومية، والحق في التنمية، ومبدأ عدم التمييز، والحقوق المدنية والسياسية، كالحق في محاكمة عادلة والحق في المشاركة في الشأن العام. ويوضح هذا الاستعراض الطرح آنف الذكر الذي مؤداه أن كل حق من حقوق الإنسان تقريباً يمكن أن ينتهك بسبب الفساد؛ وقد أبرزت المفوضية هذه النقطة في مساهمتها.

والفساد في القضاء مثال ملموس جداً يبيّن ما للفساد من أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان. فإذا كان الفساد في جميع المجالات يهدد سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الحق في اللجوء إلى المحاكم والحق في محاكمة عادلة أمام هيئة قضائية مستقلة ونزيهة ومؤهلة يتعرضان، في حالة الفساد في القضاء، لتأثير مباشر**.**

 يمكن أن يؤثر الفساد في المجتمع بشكل عام (الأثر السلبي العام). ويعني ذلك أنه، إضافة إلى أثر الفساد على الأفراد أو المجموعات، ثمة أثر سلبي أيضاً على المجتمع بشكل عام، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي. وثمة جانبان يترددان بكثرة في المناقشات التي تتناول أثر الفساد السلبي على حقوق الإنسان تعلق الجانب الأول بالموارد المالية والاقتصادية التي تتأثر بالفساد. فالممارسات الفاسدة تصرف الأموال عن التنمية وهو ما يعني إعادة تخصيص الأموال ومن ثم إمكانية إعاقة إنفاذ حقوق الإنسان بفعالية، وخاصة بالنسبة إلى الأشخاص المستضعفين. ويتسبب الفساد في تقليص الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً (وبالتالي تقويض التزامات الدول بموجب المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). أما الجانب الثاني فيتعلق بتحقيق الديمقراطية وإنفاذ سيادة القانون. فاستشراء الفساد في دوائر سلطات الدولة يقوِّض ثقة الناس في الحكومة، ومن ثم في النظام الديمقراطي وسيادة القانون.

تساؤل مهم يطرح نفسه حول مدى العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان، وإذا ما تمحصنا الموضوع سنجد ان العلاقة قوية جدا وليس تأثيرها جانبيا او على مجالات محددة من حقوق الإنسان. فإن انتشار الفساد ومحدودية النزاهة في مؤسسات الدولة سيؤدي حتما إلى انتهاك التزام الدولة بحقوق الإنسان الأمر الذي سيحول دون وضع البرامج والسياسات الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان. وأن الفساد يمس جميع مجالات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوما 9 و10 كانون يومان يحتفل فيهما العالم بمكافحة الفساد وبحقوق الإنسان. وهما قضيتان مرتبطتان، الفساد على علاقة عكسية بحقوق الإنسان، لذا اختارت الأمم المتحدة أن يحتفل العالم بهاتين القضيتين فى يومين متتاليين. لأن الخبراء والباحثين والخبرات الدولية انتهت إلى معادلة واضحة وأكيدة وهى أنه كلما زاد احترام حقوق الإنسان قل الفساد والعكس صحيح.

الفاسدون أعداء للقانون ولحقوق الإنسان وضد أى شخص يحاول كشف فسادهم، وهم يكرهون الإعلام ويحاولون السيطرة عليه بأى شكل من الأشكال، يعملون على عرقلة إصدار القوانين مثل قانون حرية تداول المعلومات أو قانون لتعويض ضحايا الفساد ويستخدمون فى ذلك أسلحة تبدو للمواطن أنها شرعية مثل الأمن القومى والأمن العام وأسرار الدولة وغيرها من العبارات التى لا يوجد لها تعريف محدد.

منتهكوا القوانين وحقوق الانسان يرحبون بتعدد الهيئات الرقابية. ويعملون على إذكاء حالة التنازع بين هذه الهيئات ونشوب حرب حول اختصاص كل هيئة..مسؤولوا مؤسسات يرفضون الخضوع للرقابة تحت مسميات مختلفة، منهم من يدعى أنه سلطة مستقلة وأن لديه رقابة ذاتية ومنهم من يزعم أن المساس به مساس بالأمن القومى للدولة وهى مبررات تخفى وراءها ما تخفيه.

حتى يومنا هذا لا يوجد تعريف واحد متسق ومعترف به للفساد على المستوى الدولي. والملاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها لا تحتوي على تعريف للفساد، وإن كان الغرض من هذه الاتفاقية هو على وجه التحديد ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأكثر فعالية، وترويج ودعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد. ومن النهوج التي يشيع اتباعها إزاء مفهوم "الفساد" التعريف الذي اقترحته منظمة الشفافية الدولية. وطبقاً لهذا التعريف فإن الفساد هو "سوء استعمال المرء للسلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب خاصة". وجاء تعريف الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة- امان، الفرع الوطني للمنظمة المذكورة قريبا (سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله يهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية) ويتسم هذا التعريف من ناحية بأنه واسع النطاق ويشمل طائفة عريضة من السلوكيات المختلفة. وعلى النقيض من أحكام القانون الجنائي التي تحدد جرائم معينة، فإن التعريف المذكور أعلاه يعد أكثر انفتاحاً. أما من الناحية الأخرى فإن هناك من يرى أن مفهوم عناصر التعريف الثلاثة كلها، وهي "سوء الاستعمال" و"السلطة" و"المكاسب الشخصية"، قد يؤدي إلى استبعاد سلوكيات ينبغي أن تعتبر هي أيضاً من قبيل الفساد. فعلى سبيل المثال يمكن لاستعمال (أو سوء استعمال) سلطة مُطالب بها بشكل غير قانوني أن يؤدي إلى الفساد، كمثال على ذلك :

نشرت احدى الهيئات المستقلة لحقوق الانسان في تقرير لها انها تلقت 39 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. أما في جهة اخرى فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 73 شكوى حول الانتهاك المذكور ، وانتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة. ويشمل هذا الحق، الاعتقال التعسفي مثل الاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.

فئات الفساد المختلفة

إن لم يكن ثمة تعريف عام متفق عليه للفساد، فإن هناك إقراراً بوجود أشكال مختلفة للفساد. وعند النظر إلى الفساد من منظور حقوق الإنسان، من المهم التفرقة بين فساد الدول (الفساد في القطاع العام) وفساد الهيئات من غير الدول (الفساد في القطاع الخاص). ويمكن أن يقع الفساد في القطاع العام أي في دوائر الحكومة والإدارة والهيئة التشريعية والهيئة القضائية، وفي هذه السياقات من الواضح أن الدولة هي المسؤولة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان يترتب على سلوك أشخاص يتصرفون بصفتهم العامة؛ ناهيك عن أن الدولة يمكن أن تكون مسؤولة أيضاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتسبب فيها الفساد في القطاع الخاص، وواجب الدولة تجاه الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان يلزمها بحماية الناس وعليه فإن ذلك يقتضي منها منع الغير من انتهاك حقوق الإنسان. وطبقاً لبُعد حقوق الإنسان هذا، يجب على الدول أن تعمل على الوفاء بالتزاماتها في مجال حماية حقوق الإنسان .

إن نهج حقوق الإنسان إزاء الفساد الموضح في هذا لاستجواب يمكن أن يضيف جانباً جديداً للمبادئ التوجيهية القائمة.

ما هي جوانب آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان ؟

يمكن الربط بين حقوق الإنسان والفساد بطريقتين، الاولى، إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بسبب تصرف فاسد؛ والثانية، إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان مشترك بتدابير مكافحة الفساد، ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الماضية، أضحى من الواضح الآن أن إفساد عملية التمتع بحقوق الإنسان أثر من آثار الفساد السلبية. وقد ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2013  "أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أقرت باطراد في بحر السنوات الأخيرة بآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان.

ولأن الفساد قد يحدث بأشكال وفي سياقات عديدة، فمن المستحيل تقريباً تحديد جميع حقوق الإنسان التي يمكن أن ينتهكها الفساد. ومن الأمثلة على ذلك: إذا وقع فساد في قطاع التعليم فإن الحق في التعليم يمكن أن ينتهك. وإذا وقع فساد في الهيئة القضائية فإن الحق في الاحتكام إلى القضاء والحق في محاكمة عادلة يمكن أن ينتهكا. وقد تبين أن طائفة عريضة من حقوق الإنسان يمكن أن ينتهكها الفساد، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل والحق في الغذاء والحق في المسكن والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الخدمات العامة والحق في التنمية؛ ومبدأ عدم التمييز؛ فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في محاكمة عادلة والحق في المشاركة في الحياة العامة.

ونظراً لاختلاف التزامات الدول المترتبة على تعهداتها في مجال حقوق الإنسان، من المفيد تصنيف الانتهاكات الممكنة لحقوق الإنسان من جراء الفساد وفقاً للالتزامات المختلفة المفروضة على الدول:
يمكن أن يتعلق الفساد بالأفراد فكثيراً ما يؤدي الفساد إلى التمييز في الوصول إلى الخدمات العامة. ويمكن أيضاً أن يكون أثر الفساد على الأفراد غير مباشر. فعلى سبيل المثال إذا سمحت السلطات العامة على نحو غير قانوني باستخدام منطقة جغرافية قريبة من منطقة سكنية ما كمكب للنفايات في مقابل الحصول على منافع، فقد ينتهك الحق في بيئة صحية .
قد يتعلق الفساد بمجموعات محددة من الأفراد يمكن تحديدها (الأثر السلبي الجماعي). وتشمل هذه الفئة آثار الفساد التي تقع على الأفراد بل وأيضاً آثاره في مجموعات الأفراد. فعلى سبيل المثال، يمكن للفساد أن يستبعد الفقراء من الحصول على السلع والخدمات التي توفرها ادارات الشان العام، أو من الاحتكام إلى القضاء. وإن عدنا إلى المثال المذكور آنفاً، فإن استخدام منطقة جغرافية قريبة من منطقة سكنية ما كمكب للنفايات في مقابل الحصول على منافع، قد يؤثر في فئات معينة تعيش في المناطق المعنية لا تستطيع الدفاع عن حقوقها. ويمكن استنتاج أن المجموعات المهمشة، مثل النساء أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين أو الفقراء، تتأثر على وجه الخصوص بالفساد. وهذا الأمر صحيح خاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية، التي تكتسي أهمية هائلة عادة للأشخاص المنتمين إلى مجموعات مهمشة.

ان عدم وصول المجموعات الفقيرة والمهمشة إلى العدالة يعتبر مثال على الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان.  وعلى سبيل المثال، إذا كان حق المجموعات المهمشة في الصحة والطبابة محدوداً بالفعل بسبب شروط الوصول التمييزية، فإن طلب مسؤول الحصول على منافع يفاقم من انتهاك حقوق الإنسان. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الأشخاص الذين سلبت حريتهم والذين قد يقعون ضحايا للفساد وفي الوقت ذاته للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية.

يمكن للفساد أن يتعلق بالمجتمع عموماً (الأثر السلبي العام)، ما يعني أنه إضافة إلى أثر الفساد على الأفراد أو المجموعات، ثمة أثر سلبي أيضاً على المجتمع عموماً، سواء كان ذلك بالمعنى الوطني أو الدولي. وثمة جانبان يذكران مراراً وتكراراً في المناقشات التي تدور حول أثر الفساد السلبي على حقوق الإنسان، الجانب الأول يتعلق بالموارد المالية والاقتصادية التي تتأثر بالفساد. وتحول الممارسات الفاسدة دون وصول الأموال إلى أنشطة التنمية وبالتالي تنطوي على إعادة تخصيص الأموال ما قد يعرقل إنفاذ حقوق الإنسان بفعالية. ويحد الفساد من الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً (بما يضر بالتالي بالتزامات الدول بموجب المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وبذلك يوشك هدفا القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، باعتبارهما من الأهداف العامة التي تركز عليهما حقوق الإنسان، على الضياع.

أما الجانب الثاني فيتعلق بتحقيق الديمقراطية وتنفيذ سيادة القانون. فإن استشرى الفساد بين سلطات الدولة، تزعزعت ثقة الناس في الحكومة وفي النظام الديمقراطي وسيادة القانون في نهاية المطاف.

اهمية الربط بين الفساد وآثاره السلبية والتمتع بحقوق الإنسان

يتم التعامل مع الفساد أساساً من منظور جنائي، وتركز تدابير مكافحة الفساد على المقاضاة على الجرائم الجنائية المرتبطة بالفساد. وتشجع المعاهدات الدولية لمكافحة الفساد الدول الموقعة بل وتلزمها ببذل الجهود في نظامها القانوني لتجريم بعض أنواع سلوك الفساد. ومع ذلك تشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقات الإقليمية لمكافحة الفساد تدابير وقائية (مثل المساءلة والشفافية والوصول إلى المعلومات العامة) التي على الدول الأعضاء تعزيزها. ودون إغفال هذه الجهود، تركز تدابير مكافحة الفساد على النظر في الجرائم الجنائية، والجزاءات الضرورية والتعاون الدولي في مجال المقاضاة. ومن شأن إدراج تدابير مكافحة الفساد في القانون الجنائي أن يحد من فرص الفاسدين. والغرض من الإجراءات الجنائية - عموماً - هو تحديد هوية الشخص المسؤول عن الجرم. وإذا ما جرى تركيز الإجراءات الجنائية على مرتكبي الجرائم فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تلاشي التركيز على ضحايا الفساد. ووضع المتضررين من الفساد ليس بالقوي جداً في الإجراءات الجنائية. ويركز هذا النهج، من حيث طبيعته على الجرم وحده، وعادة لا يحدث الأثر العام.

ويمكن أيضاً مكافحة الفساد عن طريق تطبيق سبل الانتصاف المكفولة في القانون الخاص. ويشيع اتباع هذا النهج بين بعض الدول.

**ولكن في قانون مكافحة الفساد الجزائري06-01 ، "المادة (45) تنص على حماية المبلغين , الشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد من الأشخاص فقط , لا يوجد أي نصوص تطبيقية لهذا المادة تشير الى كيفية حمايتهم, تعويضهم, ...الخ**

لكن يمكن لمنظور حقوق الإنسان إزاء أثر الفساد أن يضيف نهجاً جديداً يضع الضحايا في صميم مكافحة الفساد، وذلك بتسليط الضوء على أثر الفساد على فرد بعينه ومجموعات الأفراد المتضررين تقليدياً بالفساد (وعادة ما تكون مجموعات مهمشة) والمجتمع بشكل عام.

ويمكن بالربط بين الفساد وحقوق الإنسان بيان التعقيدات الاجتماعية أي ما للفساد من أثر على حياة البشر. ويمكن أن يساعد ذلك الناس على الربط بين الفساد والمشاكل التي يعانون منها في حياتهم، ويمكن أن يكون طريقة مهمة لطرح الفساد كقضية عامة. وبهذه الطريقة يظهر أثر الفساد على المجتمع؛ وينشأ وعي المجتمع بعواقب هذه البلية وتنشأ تحالفات جديدة في ظل مكافحة الفساد.

ان ثمة أوجه شبه بين مبادئ مكافحة الفساد الرئيسية (مثل المشاركة والشفافية والوصول إلى المعلومات والمساءلة) وبين نطاق حقوق الإنسان (مثل حرية التعبير وحرية الإعلام والوصول إلى المعلومة ومبدأ عدم التمييز واستقلالية القضاء). وبالتالي فإن تعزيز التمتع بحقوق الإنسان عموماً، والتمتع بحقوق سياسية معينة وبمبدأ عدم التمييز على وجه الخصوص، هما من الأدوات القيمة لمكافحة الفساد.

وفي حين تعني مكافحة الفساد من خلال القانون الجنائي والقانون الخاص باتخاذ تدابير قمعية وتدابير ترد الحق إلى نصابه، فإن دعم وتعزيز حقوق الإنسان يُعدّ من التدابير الوقائية لمكافحة الفساد.

على سبيل المثال، تقوم القدرة على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية على مكافحة الفساد السياسي والقضائي على نحو فعال (والعكس صحيح). وتمكّن الشفافية وفرص الوصول إلى المعلومات الأفراد من اتخاذ قرارات وهم على بينة من أمرهم مثل ممارسة حقهم في التصويت ورصد إنفاق الدولة. وفي الوقت ذاته فإن إتاحة هذا الانفتاح يحد من الفرص المتاحة أمام السياسيين والشرطة والقضاة لارتكاب الانتهاكات.

مثال اخر ان إبراز أثر الفساد على حقوق المستهلك، يرفع تكاليف الإضرار بسمعة الشركات ارتفاعاً كبيراً، وتنشأ مخاطر جديدة، وبالتالي تقدم حوافز إلى هذه الشركات لتقليل تورّطها في الفساد إلى أدنى حد.

**في بلادنا توجد مؤسسة واحدة تعنى بحماية حقوق الإنسان و هي "اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الإنسان" و من خلال اسمها فهي لجنة استشارية فقط و بالنتيجة فليس لها حق التدخل لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. كما أعضاءها غير منتخبين بل هم معينون من قبل السلطة الحاكمة فلا يعقل أن يتطرق إلى الفساد المستشري في البلاد بالنظر إلى أن كل المتورطين في الفساد هم اشخاص من السلطة الحاكمة أو من المرتبين بها.**

3)**Examples which show how the work of national anti-corruption agencies (ACAs) and NHRIs can be interlinked, substantively, structurally and organizationally (such as existing memoranda of understanding; other formal working relations; designated human rights/anti-corruption focal points);**

1. أمثلة تظهر كيف يمكن أن يكون ارتباط عمل الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد (ACAS) والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، موضوعيا، هيكليا وتنظيميا (مثل وجود مذكرات تفاهم؛ علاقات عمل رسمية أخرى؛ تحديد حقوق الإنسان/النقاط المركزية في مكافحة الفساد)؛

الجواب:

ينبغي أن تهدف الدراسة إلى وضع تدابير ملموسة عن كيفية إيجاد صِلة بين تدابير مكافحة الفساد ونهج حقوق الإنسان عملياً. ويمكن بحث ثلاثة منظورات مختلفة ، هي:

 (أ) كيف يمكن لمؤسسات مكافحة الفساد تحسين عملها بإدماج نهج حقوق الإنسان (مثل آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان)؟

 (ب) كيف يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان توسيع نطاق عملها بحيث تنظر إلى الفساد على أنه سبب لانتهاك حقوق الإنسان؟

 (ج) كيف يمكن إيجاد ترابط بين عمل مؤسسات مكافحة الفساد وعمل مؤسسات حقوق الإنسان من النواحي الموضوعية والهيكلية والتنظيمية؟

وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تسعى الدراسة إلى إيجاد المعايير التي تتيح إثبات إن كان عمل ما من أعمال الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، وإن كان انتهاك حقوق الإنسان يؤدي، بالمقابل، إلى الفساد. ويمكن وضع قائمة من الخصائص والمؤشرات لتكون أساساً لتعميم هذه المسائل في المجالين معاً ويمكن أن تسهم في جعل الصِلة بين الفساد وحقوق الإنسان تؤدي عملها. ومن المهم سواء بسواء أن تشمل هذه الدراسة حماية النشطاء في مجال مكافحة الفساد والمبلغين عن المخالفات والصحافيين الذين يكتبون عن الفساد. وفي هذا الصدد، لعل هناك نهج يكمن في تعزيز حماية الأشخاص المشار إليهم آنفاً في إطار إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان.

إن التدابير الوقائية هي أكثر الأساليب فعالية في التصدي للفساد وتجنب آثاره السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وعليه، ينبغي تعزيز الوقاية على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية. وتتطلب الوقاية توعية جميع الجهات ذات المصلحة المعنية وتبادل المعلومات فيما بينهم وتثقيفهم وتدريبهم. وعلاوة على ذلك، فإن تبادل أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية، على النحو المذكور أعلاه، يمكن أن يشكل عنصراً جوهرياً في التدابير الوقائية. وأحد الجوانب الرئيسية من هذه التدابير هو أن تراعي بشكل واضح احتياجات الفئات الضعيفة التي قد تكون الضحية الأولى للفساد ولانتهاكات حقوق الإنسان.

وتوصي اللجنة الاستشارية باستخدام الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لإدماج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات مكافحة الفساد. ويمكن إنشاء ولاية إجراءات خاصة (ولاية مواضيعية)، ضمن إطار هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لبحث الظواهر الكبرى لانتهاكات حقوق الإنسان ورصدها وتقديم المشورة بشأنها والإبلاغ عنها. ويمكن إسناد مثل هذه الولاية لشخص - أي مقرر خاص أو خبير مستقل - أو فريق عمل من خبراء (يتألف من خمسة أعضاء). وفيما يتعلق بمسألة تقييم انتهاك حقوق الإنسان بسبب الفساد، من المناسب استحداث منصب خبير مستقل أو إنشاء فريق عامل. وسوف يكون بإمكان المكلفين بهذه الولاية تلقي معلومات بشأن الانتهاكات (الممكنة) لحقوق الإنسان الناجمة عن أعمال فساد. وبذلك سيتمكنون من اكتساب معرفة إجمالية بانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث نتيجة للفساد. ويمكن تحليل أثر الفساد على حقوق بعينها من حقوق الإنسان، ويمكن تبيُّن الثغرات القائمة على مستوى الحماية، بما في ذلك مسألة التعويض عن الأضرار. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يعكف مجلس حقوق الإنسان وهيئاته المختصة على وضع استراتيجيات جديدة كفيلة بتعزيز التآزر بين تدابير مكافحة الفساد وتدابير حقوق الإنسان. وإلى جانب إنشاء ولاية محددة بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، ينبغي لجميع الولايات المواضيعية والقطرية أن تولي عناية للصِلة بين الفساد وحقوق الإنسان. ونظراً لاتساع نطاق هذه المسألة وتعقيدها، قد يكون من المناسب إنشاء فريق عامل من خمسة أشخاص.

وفضلاً عن ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإدماج موضوع بحث مسألة الفساد باعتباره سبباً ممكناً لانتهاكات حقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل. فوفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 والأحكام المتعلقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، فإن عملية الاستعراض الدوري الشامل تتيح الفرصة لجميع الدول لتقديم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ولتحسين وضع حقوق الإنسان لديها. ويمكن إيلاء اهتمام خاص، في عملية الاستعراض الدوري الشامل، لمسألة معرفة ما إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان في شتى الدول ناتجة عن الفساد وما مدى صحة ذلك. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشمل عملية الاستعراض الدوري الشامل إجراءات مكافحة الفساد باعتبارها وسيلة لتحسين التمتع بحقوق الإنسان عموماً**.**

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص، في إطار إجراء تقديم الشكاوى الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، لانتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن تنجم عن الفساد. وينبغي للفريق العامل المعني بالبلاغات والفريق العامل المعني بالحالات، وهما الهيئتان المعنيتان بالنظر في البلاغات، مراعاة ما للفساد من آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وأية حيثية تتعلق بأعمال فساد أو سلوك فاسد مما يكون سبباً لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ينبغي التعرض لها في سياق النظر في البلاغ. وقد يكون من المفيد أيضاً في هذا الصدد إيجاد سجل بالمعايير المتبعة.

وهناك حاجة ملحة لكي تتحاور هيئات ومنظمات الأمم المتحدة مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية الأخرى التي تُعنى باستراتيجيات مكافحة الفساد. وهذا النهج المشترك بين المؤسسات ينبغي أن يشمل، بوجه خاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باعتباره الهيئة الوصية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى جميع المؤسسات المشتركة معرفة جيدة ببعضها البعض، وأن تتبادل فيما بينها جميع المعلومات، وأن تقيم صِلات بين التدابير التي تتخذها. والهدف من الاعتبار المتبادل والتكامل بين هذه المؤسسات هو بناء شبكة للتحرك بمزيد من الفعالية في شكل تحالف مناهض للفساد.

**في بلادنا المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد و هما:**

**الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛**

**الديوان الوطني لقمع الفساد**

**لم يؤديا أي دور في محاربة الفساد بالنظر إلى أن هاتين المؤسستين محدثتان من قبل السلطة الحاكمة – و من المنطقي أن تعين أعضاء هاتين المؤسستين ليس لأداء مهام محاربة الفساد بل للتستر عن قضايا الفساد كما أنه ليس هناك أي ارتباط بين عمل المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد (ACAS) واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فالكل يعمل لصالح السلطة الحاكمة و يتستر عن تجاوزاتها إن في مجال الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان.**

4)**Examples of engagement with regional and international human rights mechanisms that brought about change in anti-corruption efforts;**

1. أمثلة للالتزام بالآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان قد أحدثت تغييرات في جهود مكافحة الفساد؛
الجواب:

فالدولة مسؤولة عن التحرك إزاء الأثر السلبي للفساد من أجل الوفاء بالتزاماتها على صعيد حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تشكل الملاحقة الجنائية إحدى أدوات مكافحة الفساد. على أن الملاحقة الجنائية ليست أداة فعالة لإصلاح الانعكاسات السلبية للفساد على الفرد أو على مجموعة معينة أو على المجتمع بوجه عام، في حين أن الدول مطالبة، من منظور حقوق الإنسان، ليس بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم فقط، بل أيضاً باتخاذ تدابير لمعالجة الأثر السلبي للفساد. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الفساد من منظور حقوق الإنسان، تصبح الحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية أكثر وضوحاً. فبإدماج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات مكافحة الفساد يصبح تنفيذ سياسات وقائية متعلقة بمسائل مثل الشفافية والتصاريح المشفوعة باليمين والقوانين المتعلقة بالحصول على المعلومات العامة والرقابة الخارجية واجبة.

**لقد أبرمت بلادنا عدة اتفاقيات تخص حقوق الإنسان سواء كانت إقليمية أو دولية و هذا منذ نهاية عقد الثمانينات، و لم يطبق من مضمونها شيئا و من ثم لم يؤد ابرام هذه الاتفاقيات التي تتعلق بحقوق الأنسان في أحداث أي تغيير في جهود مكافحة الفساد ذلك أن السلطة الحاكمة ما فتيئت تنتهك حقوق الإنسان و ذلك على نطاق واسع لا سيما خلال سنوات التسعينيات فالحق في الحياة لم يكن مضمونا أنذاك فكيف يمكن التحدث عن مكافحة الفساد؟؟؟ كما أن السلطة الحاكمة لم تتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان عند سنها للقوانين و لا أدل على ذلك قانون رقم 12-06 الصادر عام 2012 و المتعلق بالجمعيات و الذي استندت عليه السلطة الحاكمة و كذلك القضاء لرفض تسجيل جمعيتنا المسماة "الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد".**

**5)Examples of the incorporation of human rights considerations in self-assessment of implementation of the United Nations Convention against Corruption;**

05) أمثلة على إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

الجواب:

تأسيس لرؤية شمولية ومندمجة لحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد من اجل اصدار مواد جديدة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و ترتكز هذه الرؤية على مبادئ تتجلى، بالخصوص، في العمل على ترسيخ بعد استراتيجي يضمن إعداد خريطة لمواطن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ومواصلة ملاءمة السياسة الجنائية مع المعايير الدولية المتبعة في المجالين، والتركيز على النهوض بالحكامة الجيدة الشاملة وتطوير التفاعل المجتمعي من خلال تحفيز انخراط جميع الفاعلين في محاربة الفساد في المجلات التي تمس الحقوق المعترف بها كالصحة و العمل و التعليم.

اصدار مواد ملزمة في الاتفاقية لحماية النقابيين و المبلغين في اماكن العمل " التجاوزات المترتبة عن قضايا الفساد و التي تؤدي الى معاقبة العامل", و تجريم قضايا الفساد التي لها صلة مباشرة بحقوق الإنسان .

حث أو إلزام وجود حقوقيين في الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد , و الزام هذه الهيئات على احترام او الالتزام بالتوصيات التي تصدرها الجمعيات او الهيئات الحقوقية في تقاريرها.

**6)Examples of successful human rights litigation, or of investment disputes or civil law cases where human rights arguments played a decisive role, in corruption cases;**

06) أمثلة على دعاوى حقوق الإنسان الناجحة، أو منازعات الاستثمار أو حالات القانون المدني أين لعبت حجج حقوق الإنسان دورا حاسما في قضايا الفساد؛

الجواب:

**في الجزائر كثير من القضايا متعلقة بالفساد التي تمس حقوق الانسان لم تنجح , على سبيل الذكر بعض القضايا التي شاركت فيها جمعيتنا و لم تاتي بالنتائج المرجوة , هناك حالة مستثمر في مواد تغذية الدواجن في مدينة الشلف , هذا المصنع القريب من السكان تخرج منه مواد سامة أدت إلى حالات من الإمراض الخطيرة.**

**و لقد تبع المحتجين قضائيا « جزائيا" من طرف النظام الجزائري.**

**هناك قضية واحدة كانت ناجحة في مدينة وهران** , **أكثر من 30 عائلة كانت مهددة بالطرد بعد أن أبطلت العدالة  عقد ملكية شركة مهري للبناية بعد ضغط الجمعيات الحقوقية.**

**القضية دامت أكثر من 20 سنة و لم يفصل فيها القضاء و كان الخصم فيها ممثلا في شركة سيفان لمالكها رجل الأعمال السيد الجيلالي مهري ضد عائلات قطنت العمارة منذ الاستقلال الجزائر أي 1962 ، و أثناء الفترة المنقضية من عمر القضية شردت عائلات و طردت عائلات ، في حين صمدت حوالي 32 عائلة أخرى من بين 60 عائلة و قام أفراد من مثقفيها بتأسيس جمعية حملت اسم "جمعية سكان عمارة رقم 11 نهج الصومام**[**بوهران**](http://www.djazairess.com/city/%D9%88%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86)**" شهر سبتمبر من سنة 2013 التي طرقت بدورها جميع الأبواب و نظمت احتجاجات و بلغ صداها بعيدا أين جعلت المشكلة تتحول إلى قضية رأي عام و موضوعا هاما تصدر أولى صفحات الجرائد الوطنية ،**

**7)Good practices for safeguarding human rights while combatting corruption, in particular with regard to: a) the criminalization of corruption (e.g. illicit enrichment), b) the detection and investigation of corruption, c) the prosecution and judicial proceedings (including suo motu powers) and d) in the recovery of illicit assets;**

07) الممارسات الجيدة لحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

 أ) تجريم الفساد (على سبيل المثال الكسب غير المشروع )،ب) الكشف والتحقيق في الفساد،ج) النيابة والإجراءات القضائية (بما في ذلك قوى سو موتو) و د) في استرداد الممتلكات غير المشروعة؛

الجواب:

لقد سمحت الردود الواردة على الاستبيان من الدول ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة ببحث عمّا إذا كانت هناك، على الصعيد الوطني، أية تجارب عن إدراج منظور حقوق الإنسان في عملية مكافحة الفساد.

أبرزت الردود مختلف النهج المؤسسية للتعامل مع الفساد. ففي عدد من الدول، كُلِّفت وكالات مستقلة بالتصدي للفساد. وأشارت دول أخرى في ردودها إلى وكالات أو إدارات حكومية مكلفة بمسؤوليات مماثلة. وتتفاوت الهيكلة التنظيمية لهذه الوكالات أو المؤسسات المتخصصة من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول، تشكل المنظمات غير الحكومية أداة هامة في محاربة الفساد. وعلاوة على ذلك، تضطلع الأجهزة الرقابية (مثل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات) بدور هام؛ وقد أعرب بعض هذه المؤسسات عن رغبتها في استكشاف النُهُج القائمة على حقوق الإنسان، والعمل بالتعاون مع المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان. وذكرت دول أخرى أن الأدوات الرئيسية المستخدمة لديها في مجال محاربة الفساد هي القضاء الجنائي أو مؤسسات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بإدماج منظور حقوق الإنسان في عملية محاربة الفساد من خلال التعاون بين مؤسسات محاربة الفساد ومؤسسات حقوق الإنسان، عكست ردود الدول على الاستبيان وضعاً متعدد الجوانب. فقد ذكرت بعض الردود أن التعاون إما منعدم أو عديم الفعالية. وفي كثير من الأحيان، لا يوجد أي تعاون رسمي، وإنما هناك تعاون غير رسمي عن طريق الاجتماعات أو ورش العمل أو المحاضرات أو دورات التدريب المشتركة أو تبادل المعلومات، على سبيل المثال. وتحدثت الردود عن فِرَقْ العمل المشتركة بين المؤسسات على أنها وسيلة غير رسمية أكثر من غيرها للتعاون. وذكرت بعض الدول أن التعاون بين المؤسسات المعنية قائم على أساس كل حالة على حدة. ومجمل القول أن دولاً عديدة شددت على الحاجة إلى التعاون بين مؤسسات مكافحة الفساد ومؤسسات حقوق الإنسان وعلى أهمية هذا التعاون، مع التوضيح أن التعاون القائم حالياً غير رسمي وذا طابع مخصص. ويمكن استخلاص مثل هذه الاستنتاجات أيضاً من الردود على الاستبيان الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومن بعض المنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بردود المنظمات غير الحكومية على الاستبيان، من الجدير بالذكر أن بعض المنظمات غير الحكومية ساقت أمثلة على التعاون بين مؤسسات مكافحة الفساد ومؤسسات حقوق الإنسان. على أنه لم تقدم أية معلومات عن الطرق التي يتمّ بها هذا التعاون. وجرى التشديد في بعض الردود على الحاجة إلى مثل هذا التعاون وعلى أهميته.

وفي هذا الصدد، ينبغي تسليط الضوء على رد مجلس أوروبا. فهو يقدم مثالاً توضيحياً على إدماج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات ترمي إلى مكافحة الفساد. ومن الأمثلة على ذلك، أورد مجلس أوروبا اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد التابعة له ، وإنشاء مجموعة الدول المناهضة للفساد التي دعت مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان إلى تقديم آرائه عن الأثر الممكن للفساد على إعمال حقوق الإنسان بفعالية. وقد رأى المفوض أن حماية ضحايا الفساد، وحماية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد المشتبه فيها، ينبغي النظر إليها على أنها أداة مهمة لتعزيز حقوق الإنسان والسلوكيات الأخلاقية على حد سواء**.**

ومن زاوية موضوعية بالأحرى (وليس تنظيمية)، يمكن التأكيد، استناداً إلى الردود الواردة على الاستبيان من الدول ومن جهات أخرى من أصحاب المصلحة، على أن حقوق الإنسان تضطلع بدور مهم في استراتيجيات مكافحة الفساد. والمسألة التي شدد عليها بعض الذين ردّوا على الاستبيان هي أهمية توعية المجتمع جيداً وإشراكه من أجل مكافحة الفساد. وهذه الحصيلة من شأنها أن تتدعم عن طريق التثقيف بشأن حقوق الإنسان الذي يتيح إذكاء الوعي بالفساد.

وذكر العديد من الذين ردّوا على الاستبيان أنه من الضروري إبراز مغزى منظور حقوق الإنسان في مكافحة الفساد، وإدماج ذلك المنظور في سياسات مكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالسؤال عن دور هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، اقترح العديد من أصحاب المصلحة اتخاذ تدابير ترمي إلى إذكاء الوعي والتثقيف. وعلى صعيد ملموس بقدر أكبر، فإن هيئات معنية تابعة للأمم المتحدة دُعيت، في الردود على الاستبيان، إلى إعداد وتقديم أمثلة على الممارسات الجيدة في الجمع بين تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، طُلب منها إعداد معلومات واقتراحات. فقد طُلب منها مثلاً وضع مبادئ توجيهية محددة وخطط استراتيجية عن كيفية إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات مكافحة الفساد. وتبين الأجوبة على الاستبيان أنه ينبغي الاطلاع على هذا المُخرَج الموضوعي من خلال مؤتمرات دولية وحلقات دراسية ودورات تدريبية تنظمها الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول. وأبرزت الردود على الاستبيان أيضا أهمية توفير معلومات ذات الصلة وتدريب خبراء قطريين على هذه المسألة.

إلزامية إصدار قوانين و تشريعات لدول الموقعة على الاتفاقيتين "حماية حقوق الإنسان, و محاربة الفساد" على مستوى الدول لإعطاء الصفة القانونية و المصلحة للمواطنين المتضررين من الفساد, الجمعيات الحقوقية المحلية و الجمعيات المحلية لمحاربة الفساد.

إلزامية إصدار قوانين و تشريعات لدول الموقعة على الاتفاقيتين "حماية حقوق الإنسان, و محاربة الفساد" على مستوى الدول لتسهيل مشاركة الجمعيات الحقوقية المحلية و الجمعيات المحلية لمحاربة الفساد في الكشف و التحقيق في الفساد.

إلزامية إصدار قوانين و تشريعات لدول الموقعة على الاتفاقيتين "حماية حقوق الإنسان, و محاربة الفساد" على مستوى الدول على اشراك الجمعيات الحقوقية المحلية و الجمعيات المحلية لمحاربة الفساد في الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد و استشارتها في إطار صياغة القوانين و الإجراءات القضائية.

إلزامية إصدار قوانين و تشريعات لدول الموقعة على الاتفاقيتين "حماية حقوق الإنسان, و محاربة الفساد" على مستوى الدول على تمكين المواطنين المتضررين و الجمعيات الحقوقية المحلية و الجمعيات المحلية لمحاربة الفساد لمتابعة المتورطين في تهريب الأموال أينما وجدت , و المشاركة الفعلية في استرجعها .

 إشراك المنظمات و الجمعيات الحقوقية في إعداد القوانين الخاصة بالفساد.

ضرورة ربط تدابير مكافحة الفساد بإعمال وحماية حقوق الإنسان.

 توسيع نطاق عمل منظمات و جمعيات حقوق الإنسان بحيث تنظر إلى الفساد على أنه سبب لانتهاك حقوق الإنسان

إيجاد روابط بين عمل مؤسسات مكافحة الفساد وعمل مؤسسات حقوق الإنسان من النواحي الموضوعية والتنظيمية.

إيجاد المعايير التي تتيح إثبات إن كان عمل ما من أعمال الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، وإن كان انتهاك حقوق الإنسان يؤدي، بالمقابل، إلى الفساد. ويمكن وضع قائمة من الخصائص والمؤشرات لتكون أساساً لتعميم هذه المسائل في المجالين معاً ويمكن أن تسهم في جعل الصِلة بين الفساد وحقوق الإنسان تؤدي عملها. ومن المهم سواء بسواء أن تشمل هذه الدراسة حماية النشطاء في مجال مكافحة الفساد والمبلغين عن المخالفات والصحافيين الذين يكتبون عن الفساد.

وفي هذا الصدد، لعل هناك نهج يكمن في تعزيز حماية الأشخاص المشار إليهم آنفاً في إطار إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان.

إصدار التدابير الوقائية للفساد من طرف المنظمات و الجمعيات الحقوقية ,

استخدام الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لإدماج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات مكافحة الفساد.

8)**Good practices for the protection of victims, witnesses, reporting persons, anti-corruption activists, whistleblowers and other persons involved in the fight against corruption which explicitly build on human rights standards;**

08) الممارسات الجيدة لحماية الضحايا والشهود والمبلغين، نشطاء في مكافحة الفساد والمخبرين والأشخاص الآخرين المعنيين و المشاركين في محاربة و مناهضة الفساد المبنية بشكل صريح على معايير حقوق الإنسان؛
الجواب:

عند تحليل الصِلة بين الفساد وحقوق الإنسان، يقع التركيز الأكبر على الآثار السلبية الممكنة على التمتع بحقوق الإنسان بالنسبة لضحايا أعمال الفساد. وهذا التركيز هو أهم ميزة في إجراء هذا التحليل. بيد أنه لا ينبغي إغفال حقوق الإنسان للأطراف الأخرى المعنية بفعل الفساد. لذا، رغم تركيز هذا التقرير بالدرجة الأولى على الأثر السلبي للفساد على الضحايا، فمن الضروري إلقاء نظرة خاطفة على الأشخاص الآخرين المعنيين.

فالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جريمة متعلقة بتصرف ينطوي على فساد لهم حقوق في سياق الإجراءات الجنائية التي اتخذت إزاءهم. وحتى إذا كانت الدعوى الجنائية أداة مهمة في مكافحة الفساد، فلا بد من كفالة حقوق الأفراد المتهمين.

المدافعون عن حقوق الإنسان - وهم الأشخاص الذين يكافحون فرادى أو مع آخرين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - كثيراً ما يتعرضون للمضايقات والتهديد والاحتجاز التعسفي والاعتداء عليهم. ومن الذين يتعرضون لهذه الأعمال أيضاً الأشخاص الذين يبلّغون عن الفساد ويكافحونه. وقد جاء في إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان أن الدول تقع عليها مهمة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التعرض للعنف أو التهديد أو التمييز أو أي عمل تعسفي آخر بسبب أنشطتهم المشروعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويضطلع الصحافيون الذين يقدمون في إطار عملهم تقارير عن حالات الفساد أو تعزيز حقوق الإنسان بدور حاسم في نشر المعلومات، وفي إذكاء الوعي، وفي إعمال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. فهم كثيراً ما يقفون على مظالم ويُطلِعون الرأي العام عليها. والمعلومات التي يقدمونها شرط مسبق لا بد منه لأغراض الشفافية والمسؤولية. وقد شددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في اجتهاداتها القانونية، على مهمة الصحافيين باعتبارهم "الرقيب العام". وكثيراً ما يتعرض الصحافيون للضغوط بسبب تقاريرهم. وقد يُضطهدون أو يُشهَّر بهم أو يُضايَقون، بل قد يُعتدى عليهم. ومن واجب الدول كفالة حرية التعبير وأي حق آخر من حقوق الإنسان قد ينتهك بسبب تهديد الصحافيين والاعتداء عليهم.

وتؤدي الأعمال التي يقوم بها المبلّغون عن المخالفات إلى كشف المظالم التي تحدث في الإدارة أو الشركات للرأي العام، وبإمكانهم المساهمة في عملية الكشف عن هذه المظالم ومكافحة حدوثها في المؤسسات المعنية. ويمكن أن يكون المبلغون عن المخالفات عنصراً هاماً في مكافحة الفساد في الهيئات العامة والخاصة على حد سواء. وبالرغم من ضرورة بحث عدد من العناصر المتصلة بسلوك المبلغين عن المخالفات، فبإمكانهم الاضطلاع بدور هام حيث إنهم ينقلون، من مواقعهم من داخل الهيئات، وقائع تثبت ارتكاب جرائم إلى علم الرأي العام. والدولة ملزمة بكفالة الحق في حرية التعبير للمبلغين عن المخالفات أيضاً. وكانت توصية لجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، المعتمدة في 30 نيسان/أبريل 2014، قد تناولت هذه المسألة. وتوصي لجنة الوزراء بأن تستحدث الدول الأعضاء إطاراً معيارياً ومؤسسياً وقضائياً لحماية الأفراد الذين يبلغون أو يكشفون، في إطار علاقات عملهم، عن معلومات بشأن تهديد المصلحة العامة أو الإضرار بها

9)**Good practices for securing the independence and enhancing the effectiveness of ACAs which draw upon the United Nations Paris Principles and the practice and modalities followed for strengthening the independence and effectiveness of NHRIs (eg the International Coordinating Committee of NHRIs; its peer review process; sharing of substantive and administrative approaches to work);**

09) الممارسات الجيدة لتأمين استقلال وتعزيز فعالية الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد (ACAS) التي تمت على أساس مبادئ باريس للأمم المتحدة و الممارسات و الكيفيات المتبعة لتعزيز استقلال وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مثل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ عملية مراجعة النظراء، تبادل المناهج الفنية والإدارية للعمل)؛
الجواب:

- تعيين ممثلي الجمعيات الحقوقية المحلية و الجمعيات المحلية لمحاربة الفساد الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد.
- مشاركة الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد في المهام الوقائية عن طريق مراسيم ضاغطة في اتجاه التفعيل والتطبيق، حيث يخول لها صلاحية رفع تقارير سنوية للحكومة .

تجنب بعض الاكراهات و بالخصوص :
- غموض التوصيف القانوني الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد الذي لا يوفر لها مقومات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويحد بشكل ملحوظ من استقلاليتها على مستوى التدبير اﻹداري والمالي.
- عدم توضيح وتدقيق المهام الأفقية من تنسيق وإشراف وتتبع وتقييم، والتي تم التنصيص عليها دون تحديد الإجراءات العملية لتفعيلها، مما يفتح الباب لتنازع الاختصاصات مع السلطات الإدارية أو القضائية.

 - غياب آليات إلزامية تجبر القطاعات على طلب استشارة الوكالة في المشاريع التي لها صلة باختصاصاتها قبل تفعيلها أو عرضها على مسطرة المصادقة.
- غياب تدابير واضحة تمكن الوكالة من الحصول على الوثائق والمعلومات التي تمكنها من القيام بمهامها.

- صعوبة الاضطلاع الفعلي بمهام التنسيق والإشراف والتعاون وتتبع تنفيذ سياسات الوقاية من الفساد المخولة لها التي تصطدم عمليا بضعف استعداد مختلف الفاعلين لتملك متطلبات العمل الجماعي، وسيادة ممارسات تدبيرية غير مساعدة على تفعيل مهامها (كالتمسك بالسر المهني وغياب الشفافية والمساءلة وتقديم الحساب ...).
- محدودية الانخراط اﻹرادي للإدارات والوكالات المعنية في المقاربة التشاركية بما تستدعيه من ترجمة نتائج التشخيص إلى توجهات استراتيجيات ومخططات قطاعية مدعومة بجدولة زمنية محددة وآليات للتنسيق ومراقبة وتتبع الإنجاز.
 التقيد بمساطر بطيئة وبمراقبة قبلية غير ذات جدوى تنعكس سلبا على التدبير المالي والإداري، وتشكل إحدى العقبات أمام تمكن من توظيف الكفاءات النوعية وتوفير المتطلبات اللازمة، خاصة في ما يرتبط بمجال إطلاق الحملات التواصلية والتحسيسية، وتعميم المقاربة التشاركية على جميع القطاعات والوكالات المرشحة للتحالف الموضوعي لمكافحة الفساد.
 صعوبة النهوض بالدور الاستشاري والاقتراحي لغياب آليات إلزامية تجبر القطاعات على طلب استشارة الوكالة في المشاريع ذات الصلة باختصاصاتها، ولهشاشة التموقع القانوني للوكالة في مسار تنفيذ المشاريع والتوصيات المتعلقة بمكافحة الرشوة.
- محدودية مجال التدخل المقتصر على أفعال الرشوة والغدر والاختلاس واستغلال النفوذ كما هي منصوص عليها في قوانين مكافحة الفساد لكل بلدان المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة.
- غياب بعد مكافحة الرشوة لعدم توفر الوكالات و على سبيل الحصر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر على صلاحية القيام بالتحقيقات والتحريات اللازمة حول الأفعال والمعلومات التي تصل إلى علمها والتي من شأنها أن تشكل أفعال فساد.
- ضعف تأثير الوكالة على مستوى تحريك المتابعات في حق مرتكبي أفعال الفساد، لعدم اعتبار سلطات إنفاذ القانون توصياتِها ومقترحاتِها مبررا كافيا لتحريك المتابعات، إضافة إلى عدم التفاعل الإيجابي مع الشكايات المحالة عليها من طرف الوكالة.
- الضعف النسبي لعدد الشكايات المتلقاة من طرف الوكالة على خلفية صعوبة الإثبات وقصور مقتضيات حماية المبلغين ومحدودية تفاعل سلطات الإحالة.
وبناء عليه فإن تجربة الهيئة المركزية في الجزائر ما تزال دون بلوغ الأهداف المسطرة لها بالنظر إلى مستلزمات الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد التي أوصت بضرورة توفير الاستقلالية والموارد المادية والبشرية للهيئات الوطنية، لأن الدروس المستخلصة من التجارب الدولية الفضلى تأكد بأن عوامل نجاح هيئات مكافحة الفساد تظل رهينة بوضوح المهام واستقلالية التدبير والانفتاح المتواصل على الجمهور واعتماد حكامة مترسخة.
وهو ما يتطلب تأهيل المنظومة المؤسسية لمكافحة الفساد وتطوير فعالية مختلف مكوناتها بما يشكل مدخل لضمان تحقيق أهداف التخليق الشامل والحكامة الجيدة.

**10)Any other issues relevant to the scope of this study, including for instance information on the use of indicators for measuring the negative impact of corruption on human rights or the correlation between corruption and human rights violations and vice versa.**

10) أي مسائل أخرى ذات صلة بمجال هذه الدراسة، بما فيها على سبيل المثال معلومات عن استخدام المؤشرات لقياس الأثر السلبي للفساد على حقوق الإنسان أو الارتباط بين الفساد و انتهاكات حقوق الإنسان، والعكس بالعكس.

الجواب:

وقد جرى التأكيد بوضوح على ضرورة إدماج تدابير وقائية في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها قد يساهم - على المدى البعيد - في زيادة توعية وترقية المجتمع المدني بحيث يكون أقدر على رفض الفساد بجميع أشكاله وفي كل الظروف. ووفقاً للمفوضية السامية: "يجب أن تسترشد أية استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد بمبادئ حقوق الإنسان الرئيسية. ويُعدّ استقلال الهيئة القضائية وحرية الصحافة وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات والشفافية في النظام السياسي والمساءلة من الأمور الضرورية لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد والتمتع بحقوق الإنسان على حد سواء".

ويمكن أن يؤدي الجمع بين استراتيجيات مكافحة الفساد واستراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان إلى تحفيز هذين الهدفين معاً. فمن ناحية، يمكن أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من استراتيجية مكافحة الفساد من خلال الاستعانة بآليات حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، تعد مكافحة الفساد بحد ذاتها طريقة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وبتعزيز عناصر الحكم الرشيد الضرورية (مثل الحقوق المدنية والسياسية والشفافية والمساءلة)، يمكن للجهود المبذولة في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد أن يعزز بعضها بعضاً. وعلى سبيل المثال، تعتمد القدرة على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية على القدرة على مكافحة الفساد السياسي والقضائي على نحو فعال (والعكس صحيح). وتمكّن الشفافية وفرص الوصول إلى المعلومات الأفراد من اتخاذ قرارات وهم على بينة من أمرهم - من ممارسة حقهم في التصويت إلى رصد إنفاق الدولة. وفي الوقت ذاته، فإن تهيئة هذه الظروف يحد من الفرص المتاحة أمام السياسيين والشرطة والقضاة لارتكاب انتهاكات. وبذلك تتاح للشركات حوافز لتقليل تورطها في الفساد إلى أدنى حد ممكن. وعندما تكون آليات المساءلة ضعيفة أو غير موجودة، يصبح من السهل وقوع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

يصادف اليوم التاسع من كانون الأول (ديسمبر) اليوم العالمي لمكافحة الفساد. ففي الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) لعام 2003 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 58/4 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تشرفت برئاسة التفاوض الدولي بشأنها وحددت بموجب نفس القرار أن يكون التاسع من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة الفساد. كما يصادف غداً العاشر من كانون الأول (ديسمبر) اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هذا التتابع جاء بمحض الصدفة إلا أن العلاقة بين الاثنين علاقة محورية ومهمة. فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد كوفي عنان في مستهل تصديره للاتفاقية "إلى أن الفساد يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان". ولعل هذا أقل ما يمكن أن يقال عن العلاقة بين الموضوعين. فإذا علمنا بان الفساد يقوض الحياة السياسية والديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي كذلك إلى إلحاق أفدح الأضرار بالتنمية الاقتصادية وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة، ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية، ويساعد على انتشار الأعمال الإرهابية وغير ذلك من التهديدات للأمن الإنساني، فان الفساد يؤدي إلى انتهاكات صارخة للحقوق المدنية والسياسية بما فيها الحق في إقامة العدل والحق في تقلد الوظائف العامة والحق في حرية الرأي والتعبير وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية والحق في العمل والحق في الصحة والحق في بيئة سليمة.

وعلى الرغم من أن الكيفية التي يؤثر فيها الفساد على حقوق الإنسان لم يدرس بالدقة الكافية ولا يمكن تقدير آثاره المادية، إلا أن هناك ثمة اعتقاد بان هذه الآثار كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فأن محاولة الربط بين الموضوعين لم تحظ بالعناية المطلوبة، إلا أن العمل الذي قام به المجلس الدولي لحقوق الإنسان (International Council on Human Rights ) يعد عملاً عظيماً وفاتحة لأعمال أخرى. فقد نشر هذا المجلس تقريراً مفصلاً سنة 2009 بعنوان: " الفساد وحقوق الإنسان: بناء الارتباط". وقد كان للمركز الوطني لحقوق الإنسان شرف استضافة أحد واضعي هذا التقرير أثناء انعقاد الاجتماع السنوي والمؤتمر العام الثامن للمنتدى الآسيوي الباسيفيكي الذي عقد في عمان سنة 2009 والذي بحث لأول مرة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان. إن إظهار أن الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان قد يفضي إلى التأثير على اتجاهات الرأي العام, وعندما يزداد وعي الإفراد والشعوب بأن الفساد يلحق الضرر بمصالحهم فإنهم قد يكونون أكثر استعداداً لدعم السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفساد بل المشاركة فيها. ويعتبر هذا الأمر في غاية الأهمية كون الأثر السياسي لمعظم برامج مكافحة الفساد محدودا في أفضل الأحوال. وللتدليل على ذلك ترى احدى الدراسات الحديثة التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية أن الفساد على المستوى الدولي سيزيد بشكل ملحوظ. ولذا فان اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد قد يدفع أعداداً متزايدة من اللاعبين الرئيسيين كالمسؤولين العموميين والبرلمانين والقضاة والمحامين ورجال الإعمال ومدراء البنوك والمحاسبين والإعلاميين إلى اتخاذ مواقف أقوى ضد الفساد.

إن المعايير الدولية لحقوق الإنسان المنشأة بموجب العهود والاتفاقيات الدولية ترتب التزامات على الدول، وبالتالي فان التركيز على أشكال معينة من الفساد يساعد في تحديد الأفراد المتضررين والذين يحق لهم تقديم شكاوى من ناحية وتحديد الجهة التي يجب عليها اتخاذ الإجراء المناسب لوقف هذا الفساد وحماية الأفراد الذين لحقهم الأذى جراء فعل الفساد. إن الفهم الواضح للعلاقة الواقعية والمباشرة بين الفساد وحقوق الإنسان سيعمل على تمكين الأفراد الذين لهم حقوق مشروعة للمطالبة بهذه الحقوق التي تم انتهاكها جراء أفعال الفساد وسيدفع ذلك بالدولة والسلطات العمومية لاحترام وحماية حقوق الإنسان وتحمل الدولة لمسؤولياتها. وفيما إذا تم إيجاد الارتباط اللازم بين الفساد وحقوق الإنسان فانه سيصبح بالإمكان متابعة انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن أفعال الفساد من خلال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المتاحة بموجب العهود والمواثيق الدولية وليس أقلها أهمية الاحتكام إلى هذه العهود والمواثيق الدولية في المحاكم الوطنية، ذلك أنها، أي العهود والمواثيق الدولية، تسمو على القوانين الوطنية بعد مصادقة الدولة عليها. ولا بد من التذكير في هذا المقام أن كافة إجراءات مكافحة الفساد يجب أن تلتزم كذلك بمبادئ حقوق الإنسان ولا يجب أن تفتئت على هذه الحقوق.

ومن الأمثلة الصارخة على ارتباط الفساد بانتهاكات حقوق الإنسان الاتجار بالبشر والاتجار الجنسي بالنساء والأطفال وعمالة الأطفال. فلقد أصبح ارتباط الفساد بالجريمة المنظمة عبر الحكومية واضحاً وجلياً وخاصة في المجالات الثلاثة السابقة. إن الاتجار بالبشر والبغاء وعمالة الأطفال التي غالباً ما تنطوي على أفعال فساد تنتهك العديد من الحقوق منها الحق في الحياة و في السلامة الجسدية والحق في العدل والمساواة والحق في الصحة والحق في الحماية من الاستغلال الجنسي والاختطاف والحق في التعليم بالنسبة للأطفال خاصة.

إن للفساد آثاراً كارثية بالنسبة للفقراء بالمقارنة مع غيرهم من فئات المجتمع. فالفساد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية مما يؤثر على حياة الفقراء بشكل غير مباشر، كما أنه يؤثر بشكل مباشر على مداخيلهم عندما يضطرون لدفع الرشاوى من اجل الحصول على الخدمات المقررة لهم قانوناً. كما أن الفساد السياسي يؤدي إلى تشويه السياسات التنموية التي تهدف إلى مساعدة الفقراء والأقل حظاً عن طريق توجيه الاستثمارات والإنفاق على مجالات تخدم المستفيدين والتي غالباً ما تكون على حساب مصالح الفئات الأكثر حاجة للخدمات.

أما في مجال الحقوق المدنية والسياسية فان من المعروف أن بعض الحقوق أصبحت على علاقة مباشرة مع منع الفساد، ومن هذه الحقوق على سبيل المثال الحق في حرية التعبير والحق في التجمع والتنظيم والحق في المشاركة السياسية والعامة والحق في الحصول على المعلومات. فضمان الحق في التعبير والحق في التجمع والتنظيم وحمايتهما يتيحان للأفراد فضح ممارسات الفساد والاحتجاج عليها ورفع الوعي بمخاطرها. والحق في المشاركة السياسية واتخاذ القرار يفسح المجال أمام رسم سياسات عامة حساسة للاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع عامة وللفئات الأكثر عرضة للانتهاك خاصة كالنساء والأطفال والمهاجرين والمعوقين والعمال الأجانب. كما أن الحق في الحصول على المعلومات يفسح المجال للوصول إلى المعلومات التي تستند إليها الحكومة والسلطات الحاكمة في صنع القرارات الحكومية التي تؤثر على حياتهم, خاصة وأن عدداً من المحاكم الدولية أقرت أن هذا الحق لا يقتصر على الحق في وصول الأفراد إلى المعلومات فحسب بل انه يشمل كذلك واجب الدولة في نشر المعلومات والوثائق العامة التي تتعلق بالسياسات والقرارات الحكومية.

وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى التكييف القانوني اللازم الذي يجرم الفساد كانتهاك لحقوق الإنسان ليصبح بالإمكان مقاضاة الفاسدين بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فانه بدأ يستقر في الأذهان بان أي تحليل للفساد في علاقته مع حقوق الإنسان يجب أن يأخذ في الحسبان الأضرار التي يلحقها بالأفراد والمجتمعات. ومن هذا المنظور بالذات فان القول بان الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان أصبح من المعتقدات المسلم بها.

وهذا يعني فيما يعني انه عندما ينتشر الفساد فان حقوق الأفراد في العدل والأمان والحياة الكريمة تصبح غير مضمونة، ويصبح هدف المسؤولين السعي لتحقيق مصالحهم الشخصية أكثر من حمايتهم للقانون وتطبيقه، كما يتم تجيير الخدمات العامة لمن يستطيع الدفع للموظفين الفاسدين وليس للعامة. وتكون المحصلة العامة لكل ذلك أن الفساد يصبح مشجعاً على التمييز، ويزيد في حرمان الفئات المهمشة، ويمنع الأفراد من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك الحقوق التي ضمنها الدستور والعهود والمواثيق الدولية.

**\*المفوض العام لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدولية للتفاوض حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

تبدو الرابطة بين الفساد وحقوق الإنسان أمرًا بديهيًّا عند الكثيرين، فحينما تكون القوانين قابلة للبيع، وللعدالة سعر، تتحدد معاملة الحكومة للمواطنين أكثر فأكثر على أساس قدرتهم على الدفع، لا على أسس جوهرية أخرى، مثل النزاهة والإنصاف واحترام سيادة القانون. لكن هل يمكن اعتبار الفساد الممنهج في حد ذاته انتهاكًا لحقوق الإنسان؟.. ففي تونس التي عرفت مظالم اقتصادية مزمنة أشعلت موجة من الثورات في العالم العربي، يتبنى نشطاء هذه القضية تمامًا.

 في تونس مثلا كشفت تحقيقات اللجنة عن شبكة فساد واسعة النطاق وشديدة التنظيم. وقد تم حصر أكثر أجزاء الاقتصاد ربحية في أيدي الأقارب والأعوان المفضلين لرئيس تونس المخلوع ، بينما أصبحت ماكينة الحكم -المصارف والسلطات الضريبية ومنظومة العدل- أدوات لمكافأة المقربين ومعاقبة المنشقين، أي جزءًا مما أطلقت عليه الكاتبة "سارة تشيس": "[المنظومة الطفيلية الشيطانية لفساد الدولة](http://www.latimes.com/news/opinion/commentary/la-oe-chayes-tunisia-corruption-20120610%2C0%2C6550179.story)"، أو ما يسميه النشطاء التونسيون "الجرائم الاقتصادية".

وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو حرمان المواطنين العاديين من الفرص الاقتصادية حرمانًا كاملاً. وفي الحقيقة لقد كانت تضحية محمد بوعزيزي بنفسه عام 2011 -بائع الفاكهة التونسي الذي أحرق نفسه بسبب الإهانات الصغيرة للفساد اليومي- هي [الشرارة التي أطلقت الثورة التونسية](http://www.cipe.org/blog/2011/12/19/hope-from-hopelessness-the-legacy-of-mohammed-bouazizi/#.UAPnJZGLhbw) ومجمل ما تلاها من ثورات الربيع العربي.

وتكتب "سارة تشيس" أن القائمين بالحملات ضد الفساد في تونس الآن يريدون توسيع تعريف المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان ليشمل "الجرائم الاقتصادية الممنهجة" من النوع الذي اقترفه نظام بن علي. وإذا نجح النشطاء في مسعاهم هذا يمكن أن تترتب على حملتهم نتائج هائلة بأن تقتدي بها بلدان أخرى في مكافحة الفساد.

هناك اتفاق بالفعل بين معظم الأكاديميين وصناع السياسات على أن [الفساد المتفشي يمكن أن يقوض العديد من حقوق الإنسان](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1107918&http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1107918)، أو يقود بشكل غير مباشر إلى مخالفات لحقوق الإنسان. لكن فكرة أن الفساد المنهجي يمكن أن يشكل *في حد ذاته* مخالفة لحقوق الإنسان، قد تتطور على الفور لتصبح مسألة دولية، وتدفع مجمل حركة حقوق الإنسان الدولية لمحاربة الفساد.

وقد يعني هذا أن على كافة الدول التزامًا بمحاربة الفساد، وأن نكوصها عن هذا يمكن أن يعتبر هو الآخر مخالفة لحقوق الإنسان. كما يمكن لهذا أن يوفر علاجات قانونية خارج الآليات التشريعية الوطنية وآليات تنفيذ القوانين، حيث تكون الأخيرتان جزءًا من الفساد في البلدان التي تمكن منها الفساد الممنهج.

غير أن هذا النهج لا يخلو من مخاطر، فمن ناحية قد لا يُقبل المجتمع الدولي على اعتناق التزام جديد في إطار حقوق الإنسان يدور حول مفهوم مثل "الفساد" الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً كثيرة، ومن الصعب تعريفه أو إثبات وقوعه. والأهم أنه قد يلزم المجتمع الدولي أيضًا بالتحرك حينما يفشل البلد المعني في مكافحة الفساد بفعالية كافية، وهي المهمة التي تقاومها حكومات كثيرة في أرجاء العالم.

ومع ذلك يظل من المهم التشديد على أن الفساد (خاصة من النوع الممنهج والشامل الذي وجد في تونس ومصر و الموجود حاليا في الجزائر وبلدان أخرى كثيرة جدًّا حول العالم) أكبر من أن يكون مجرد مسألة مزعجة، وإن تُرك هذا الأمر دون ضوابط فمن الممكن أن يؤدي إلى إشعال ثورة.